

<http://www.assafir.com/Windows/ArticlePrintFriendly.aspx?EditionId=1914&ChannelId=45153&ArticleId=521>

منظمات حقوقية تدّين ترهيب "السلطات" اللبنانية لناشطين : ممارسات خلال التحقيق وفي السجون لا يتحرك ضدها القضاء

جهينة خالدية

"شرفنا على فنان قهوة"، هي الجملة الشهيرة التي تستخدمها قوى الأمن اللبنانية عند استدعائها الفرد بهدف التحقيق معه في قضية ما. وقد وجّهت تلك الجملة، في السنوات الأخيرة، إلى حقوقيين يعملون في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وبتاتوا لأسباب مجهولة متهمين بـ"المسّ بسمعة الجيش اللبناني" و"التحريض الطائفي"، وغيرهما من التهم التي يرفضها هؤلاء بكل الأشكال. فكان هؤلاء الناشطون أمس في موقع الدفاع عن حقوقهم الخاصة، وذلك لما تعرضوا له من "تمط الترهيب الناشئ من قبل السلطات اللبنانية"، حسبما أعلنوا في مؤتمرهم الصحافي الذي عُقد في نقابة الصحافة. وكانت إحدى عشرة منظمة دولية ومحلية قد عبّرت عن "قلقها من ممارسات السلطات اللبنانية، ومن حملة المضايقات والملاحقات التي تعرض لها ناشطون حقوقيون في لبنان بسبب عملهم في مجال حقوق الإنسان". ما علّق عليه مدير مكتب منظمة "هيومن رايتس ووتش" في بيروت نديم حوري بالقول: "لبنان يفتخر دائماً بمجمعه المدني المتطور، لكن يبدو أن أجهزته الأمنية تميل إلى إخماد العديد من أصواته"، مؤكداً أنه "على الحكومة اللبنانية إرسال إشارة واضحة إلى أجهزتها الأمنية للكف عن مضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان". وفي المؤتمر الصحافي الذي شاركت فيه كل من "منظمة الكرامة"، و"جمعية ألف"، و"المركز اللبناني لحقوق الإنسان"، و"المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان"، و"شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية"، ومنظمة "هيومن رايتس ووتش"، وجمعية "عدل ورحمة"، ومركز "ريستارت لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب"، ومؤسسة "شاهد لحقوق الإنسان"، ومؤسسة "رود فرونتيرز"، عرض المجتمعون شهادات ووقائع حول المضايقات التي تعرض لها عناصر في الجمعيات والمنظمات. ملاحقة سعد الدين شاتيليا قَدّم الباحث الحقوقي في منظمة "الكرامة" مايك رومينغ عرضاً لما تعرّض له الناشط الحقوقي في المنظمة سعد الدين شاتيليا، بسبب توثيقه حالات التعذيب التي مارستها قوات الأمن. وكانت المخابرات العسكرية قد استدعت شاتيليا هاتفياً، إلى مقرها في بيروت، عند الثامنة من صباح الإثنين في 25 تموز المنصرم، ولم يُفرج عنه حتى الثامنة مساءً، بعد سبع ساعات من التحقيق المستمر الذي تركّز حول توثيقه انتهاكات لحقوق الإنسان، وبالأخص توثيقه حالات التعذيب التي رفعتها "الكرامة" إلى الإجراءات الخاصة في الأمم المتحدة". وأكمل رومينغ: "في اليوم التالي، قام المفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر، بالتحقيق مرة جديدة مع شاتيليا، ثم أحاله إلى قاضي التحقيق العسكري الأول رياض أبو غيدا بتهمة نشر معلومات تمس بسمعة الجيش اللبناني". هنا، رأى رومينغ أنه "كان حرياً بالمدعي العام أن يقوم بالتحقيق في ادعاءات التعذيب التي استمرت المنظمات الحقوقية بتوثيقها بدلاً من التحقيق مع ناشط لتوثيقه هذه الانتهاكات"، معتبراً "هذا الترهيب غير مقبول بحق كل من يعمل على تسليط الضوء على الانتهاكات التي ترتكبها القوات الأمنية اللبنانية". ويأتي الترهيب الذي تعرّض له شاتيليا في أعقاب حملة من المضايقات يتعرض لها ناشطون حقوقيون، بينها ما أورده البيان الصادر عن المنظمات الحقوقية حول "فتح النائب العام التمييزي سعيد ميرزا تحقيقاً جزائياً في 22 آذار الفائت بحق المركز اللبناني لحقوق الإنسان، بعدما تقدمت "حركة أمل" بشكوى جنائية ضد المركز على خلفية ما نشره في العاشر من شباط الفائت في تقرير، حول تعرض بعض المحتجزين للتعذيب على أيدي أفراد ينتمون إلى الحركة". وأوضح وديع الأسمر من "المركز اللبناني لحقوق الإنسان" أنه "خلال التحقيق، طلبنا نسخة من نص الشكوى المرفوعة بحقنا، وقوبل طلبنا بالرفض! وأبلغتنا مصادر قضائية في ما بعد، أن شكوى حركة أمل كانت تتعلق بالتحريض على الفتنة بين مختلف الطوائف اللبنانية..". علماً أن قاضي التحقيق في محكمة بعددا جان فرنيني يحقق

في القضية، وحدد موعد الجلسة المقبلة في 1 تشرين الأول المقبل. عبد الله يطرد من "البارد" تناولت الشهادة الثالثة عن التعرض للناشطين في مجال حقوق الإنسان، تجربة المدير العام لـ"المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان - حقوق" غسان عبد الله الذي أشار أن "عقيد من المخابرات العسكرية قام بالتحقيق معي في التاسع من تشرين الأول 2010، بشأن عضوية المنظمة في الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان وبشأن قيام (حقوق) بتنظيم ندوة حوارية عقدتها بالشراكة مع لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، وهي هيئة شكلتها الحكومة، تمحورت حول نظام التصاريح المفروض من طرف السلطات العسكرية للدخول إلى مخيم نهر البارد". ولفت عبد الله إلى أنه "استمر التحقيق لثلاث ساعات أخطرت بعدها أنه كلما أردت تجديد تصريح دخولي إلى المخيم فعلي أن أزور المخابرات العسكرية"، مضيفاً أنه في 27 تشرين الثاني 2010 قامت المخابرات العسكرية، على خلفية إصدار (حقوق) تقريراً بعنوان "القيود اللبنانية المفروضة على حرية التنقل: حالة مخيم نهر البارد"، بالتحقيق مع حاتم مقدادي، منسق برنامج عمل (حقوق) في مخيم نهر البارد، واحتجزته لغاية 1 كانون الأول 2010، من دون أن توجه له أي اتهام. وبحسب مقدادي، كان التحقيق معه موجهاً خاصة حول برنامج عمل (حقوق) لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان واجتماعات المدير العام لـ(حقوق) مع السفارات الأجنبية. وخلال احتجازه في الثكنة العسكرية في القبة، تعرض مقدادي لمعاملة مهينة، حيث أُجبر على خلع ملابسه كلها ومنع من النوم، كما كان يتلقى وجبة طعام واحدة في اليوم، طيلة فترة احتجازه هناك". وذكر عبد الله أن المضيقات لم تتوقف عند هذا الحد، فـ"خلال زيارتي في 11 أيار 2011 لمخيم نهر البارد، حضر أحد عناصر المخابرات العسكرية إلى مركز (حقوق) في المخيم، وطلب مني أن أرفقه إلى مكتب المخابرات العسكرية هناك، حيث طلب مني ضابط عسكري مغادرة المخيم. وقامت (حقوق) بمراسلة السلطات اللبنانية للاستفسار عن المسوغات القانونية لهذه المعاملة، لكنها لم تتلق أي جواب. وبسبب المضايقات المتكررة للسلطات العسكرية، أغلقت المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) مركزها في مخيم نهر البارد". لا أحد يحاسب على التعنيف تفرض الشهادات التي عُرضت في المؤتمر الصحافي أمس، التذكير بأنه من مسؤوليات الدول حماية المدافعين عن حقوق الإنسان ضد أي مخاطر يمكن أن يتعرضوا لها بنتيجة عملهم.. لا سيما أنه في العام 1998، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلاناً بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان جاء فيه أن الأشخاص والجمعيات لهم الحق في "تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والدفاع عنها". وذكرت المنظمات المشاركة في المؤتمر الصحافي أن "الإعلان ينص على أنه "من واجب الدول اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان حماية المدافعين من طرف السلطات المختصة ضد أي شكل من أشكال العنف أو التهديد أو الانتقام بحكم الواقع أو بحكم القانون ضد أي تمييز أو ضغط أو أي إجراء تعسفي آخر"، كنتيجة حتمية لعملهم المشروع لتعزيز حقوق الإنسان". ولكن، "فيما تجرم المادة 401 من قانون العقوبات اللبناني استخدام العنف للحصول على اعترافات، لا يقوم القضاء اللبناني، إلا نادراً، إذا لم يكن أبداً، بالادعاء على عناصر ينتمون لمؤسسات الدولة متهمين باستعمال العنف أو سوء المعاملة. ولم توثق المجموعات الحقوقية إلا حالة واحدة منذ العام 2004 تم فيها الادعاء على ضابط شرطة بسبب ضربه متهماً خلال استجوابه، ولم تنشر وزارة الداخلية نتائج التحقيق الذي أجرته خلال شهر آب 2008 بشأن الانتهاكات داخل السجون اللبنانية".